سياسات التعليم في بعض برامج الاحزاب المصرية بعد ثورة يناير ٢٠١١ "دراسة تحليلية"

إعداد

د.ابتسام محمد حسن صالح

مقدمة

منذ ان عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث فى مطلع القرن الماضى لم يحدث مثل هذا الحراك الحزبى الذى تشهده مصر الآن بعد ثورة ٢٥ يناير حيث يتجلى هذا الحراك فى إقبال شديد على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية ، واهتمام ملحوظ بالعمل الحزبى فى اوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة خصوصاً فى الطبقة الوسطى ، وذلك يبدو مثيراً للتأمل أن تقود ثورة أظهرت مدى إنحسار دور الاحزاب السياسية إلى إقبال واسع على تأسيس أحزاب جديدة ، وهذا ما يكثر فى البلاد التى ظلت محرومة من الحرية والتعددية السياسية لعقود عدة ، فعندما يسقط نظام صادر حقوق الناس وحرياتهم يتحرك كثير منهم فى اتجاهات شتى ويقبلون على العمل الحزبى بغض النظر عن قدرتهم عليه وفاعلية الأحزاب التى يؤسسونها أو حتى جديتها (عبد المجيد ،٢٠١١)

ومن الطبيعى أن يكون لكل حزب من الأحزاب المتواجدة على مسرح العمل السياسى برنامج سياسى خاص به ينبع من أيديولوجيته السياسية ويعبر عن رؤى الحزب فى كافة القضايا المجتمعية المطروحة على الساحة سواء كانت الرؤية السياسية العامة للحزب خارجياً وداخلياً أو فى السياسات النوعية كالتعليم والاقتصاد والامن وغيرها التى تتناول جوانب الحياة التى تشغل عقول الناس وتستحوز على اهتماماتهم .

ومما لاشك فيه أن التعليم هو بداية التقدم الحقيقية ولذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها وسياساتها ،ففي بريطانيا ظل رئيس وزرائها السابق توني بلير يردد طوال حملته الانتخابية وفي مؤتمرات الحزب أن الأولوية

في برنامج الحكومة هي التعليم ، وفي نفس الإطار أكد شيمون بيريز رئيس إسرائيل في حديث للتليفزيون الإسرائيلي (أننا نستطيع ان نحسم الصراع مع الدول العربيه والتى تمتلك الثروات الطبيعيه والبترولیه لصالحنا عن طريق التعليم ، وعن طريق الثروة البشرية التي نملكها وإتاحة التعليم الجامعي لكل مواطن).كما وصُف الحق في التعليم بأنه حق من حقوق الإنسان الأساسية منذ عام ١٩٥٢ ، وتنص المادة ٢ من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه " يلزم جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية العمل على ضمان الحق في التعليم " .

وقد اكدت العديد من الدراسات أن ماشهدته المنظومة التعليمية من تدنى وتآكل هيكلها كان مدروسا ومخططا من قبل النظام السابق حيث كانوا يستهدفون الوصول بالمبانى التعليمية إلى درجة عالية من السوء وخفض أجور العاملين في مجال التعليم الذى قد يؤدى إلى تدنى مستوى كفاءة المعلم وبالتالى تلجأ الأسر المصرية إلى الدروس الخصوصية لمد أبناءها بما تفتقده المدارس والأبنية الحكومية ويصبح شغلهم الشاغل هو كيفية جمع الأموال لتعليم أبناءهم وينصرفون عما يدور من حولهم من فساد واهمال في النظام والدوله.(زكريا، د.ت)

لذلك شهد التعليم كما هائلا من الصعوبات والتحديات والمشاكل التى أدت إلى تظاهر الطلبة الذين طالبوا بالتغيير ولكن هل ستعى الأحزاب المصرية بعد ثورة يناير٢٠١١ان التعليم هو إحدى الركائز الأساسية لتنمية المجتمع والفرد و أن مشاكل التعليم من اهم أولويات العمل الوطنى و هل سيشهد الواقع التعليمى وقضاياه تطورا بعد ثورة ٢٥ يناير في برامج هذه الأحزاب؟وكيف تتناوله ؟ هو ما تسعى اليه الدراسة الحالية حيث تحاول بحث رؤية بعض الأحزاب السياسية بعد ثورة يناير وبعض الأحزاب التى تعد امتدادا لأحزاب ما قبل ثورة يناير للتعليم وسياساته وذلك من خلال تحليل مضمون برامج هذه الأحزاب

الدراسات السابقة :-

تناولت بعض الدراسات السابقة التعليم وعلاقته بالاحزاب السياسية كدراسة بيترسى-ج (٢٠١٣)والتى حاولت التعرف على اراء الاحزاب المختلفة حول التعليم والتى توصلت الى انالحزب الديقراطى يشدد على اهمية توفير التعليم العام لكل قطاعات المجتمع الامريكى لأهميته فى جعل الطلاب عناصر فعالة فى الاقتصاد الامريكى ولتحقيق هذا الهدف فأنه على الأحياء الفقيرة ان تولى اهمية خاصة لتوسيع رقعة التعليم العام وزيادة فرص التعليموعلى الجانب الأخر شدد الحزب الجمهوري على ضرورة المحاسبية فى كل مراحل التعليم لكل من المدرس والإدارةوأولياءالأمور والذى من شأنه زيادة تحصيل الطلاب .كما شدد على الإبداع فى الإصلاحالمدرسيوإتاحة خيارات مختلفة للتعليم مثل التعليم من المنزل ،فصول غير مشتركة ،ونظام يوم كامل فى المدرسة .

اما الحزب الليبرالى فقد القى بعبئ التعليم على الوالدين وذهبوا الى ان عبئ التعليم –مصروفاته يجب انيتحمله الوالدين دونما اى تدخل من الحكومة ،بل انهم طالبوا بأن يكون التعليم كله مسئولية السوق الحر ، وليس الحكومةوركز الحزب الأخضر على أهميه رفع جودة التعليم العام بأن ينمى مهارات مثل التفكير النقدى والشمولية والذى من شأنه خلق مواطن نشط . وهذا يتطلب دعم مالى لطلبه الجامعة ولذا لايؤمن هذا التعليم بالتعليم الخاص

كما توصل موريس-اى (٢٠١٣)الى انالأحزاب تتفق فى ضرورة الارتقاء بالسياسات التعليمية لكنها تختلف من حيث المذهب الذى يتبناه كل حزب فى هذا الشأن.بعض الأحزاب تشدد على ضرورة دعم اللامركزية فى اتخاذ القرارات ، البعض الأخر يؤكد على ضرورة ترك المجال لأولياءالأمور لتحديد اى السياسات افضل ولكن يبقى السؤال من من الأحزاب يرى العملية التعليمية انها عملية مشاركة من كل الإطراف المعنية من مسئوليات شرعية للحكومة المنتخبه وحقوق غير منكرة لأولياءالأمور واستقلال مرضى للمدرسين. وان اى دولة لن تحصل على منتج تعليمى جيد الا اذا وضع الطرف القادر على اتخاذ القرار المناسب فى المكان المناسب

ودراسة سيكتون -د وكوليجى-س(٢٠١٢) حولتأثير الأحزاب السياسية على جودة التعليم واللذان توصلاإلى ان البيئة السياسية العامة للدولة بشكل عام لها تأثير على جودة التعليم اكبر من تأثير التوجه السياسى لمجرد الحزب الحاكم وخاصة فى ما يتعلق بمجال الإنفاق على التعليم على مستوى الدوله . وعليهيرى الباحثان انه حتى يرتفع مستوى التعليم فى الولايات المتحدة ككل لابد ان ينظر الى التعليم على انه استثمار مستمر لا ينقطع على مستوى الدوله ، لتلك التمويلات المخصصة للإنفاق على التعليم

ودراسة المصرى(٢٠١١)والتىاستهدفت التعرف على الى مدى قدمت الأحزاب السياسية المصرية المعاصرة رؤيتها للتعليم ومدى تمكنها من ترجمة رؤيتها التربوية إلى برامج تنفيذية وما الأنشطة الفعلية التى قامت بها الأحزاب فى المجال التربوى ونابعة من برامجها ورؤيتها التربوية وما اوجه الأختلاف أو الإتفاق بين رؤى الأحزاب وبرامجها وانشطتها ،واقتصرت الدراسة على كل من الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب مصر العربى الأشتراكى وحزب التجمع الوطنى الديمقراطى التقدمى الوحدوى وحزب الوفد الجديد وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب الأمة وحزب العمل وحزب الخضر المصرى وحزب مصر الفتاة والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وتوصلت الدراسة الى ان الحزب الوطنى الحاكم قد استطاع الاستفادة من القوه البشرية المتخصصة فى التربية والعاملة فى مؤسسات الدولة بصورة أو بأخرى مما أتاح له برنامجا واضحا ومتكاملا ومتطورا الامر الذى لم يتيسر لباقى الأحزاب وان هناك فارق كبير واضح بين حجم الأنشطة التعليمية المنفذة بين كل من الحزب الوطنى الديمقراطى واحزاب المعارضة لصالح الحزب الوطني الديمقراطي، ودراسة البيطرى (٢٠٠٦) والتى استهدفت التعرف على موقف الأحزاب والتنظيمات اليمنية المعاصرة من قضايا التعليم فى اليمن ، وما مدى نجاح الأحزاب فى تحقيق ما جاء فى برامجها حول التعليم وتوصلت الى تناول جميع الأحزاب موضع الدراسة لقضية التعليم مع إخفاقها فى تحقيق ما جاء فى برامجها ووضع تصور مقترح لتفعيل دور الموقف الحزبي إلى حد المشاركة الفعلية فى العملية التربوية التعليمية

ودراسة الصغير(١٩٩٧)**والتى** استهدفت التعرف على الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى ، وتوصلت الى أن الصحيفة الحزبية تتضمن العديد من المضامين التربوية التى تسهم فى تربية الأفراد ، وان هناك قصوراً شديداً فى قيام الأحزاب السياسية بدور تربوى ملموس تجاه الأفراد ، وانه لا يوجد تعاون بين الأحزاب السياسية ومؤسسات التربية ، كما كشفت الدراسة عن العديد من المعوقات التى تحد من أداء الأحزاب السياسية لأدوارها فى المجتمع،.ودراسة علام ، مسيل ، (١٩٩٣)،والتى استهدفت التعرف على مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة من ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، والفترة من ١٩٧١ – ١٩٩٢) وهل تلتزم الاحزاب بتحقيق ما نادت به فى برامجها حول التعليم فى ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .وتوصلت إلى أنه قد توحدت رؤى الاحزاب المختارة على اهمية تناول بعض القضايا فى التعليم وهى مجانية التعليم الابتدائى مع تقليل نفقات التعليم الثانوى والعالى ، وتعميم التعليم ونشره ، والاهتمام بالتعليم الفنى ، والجامعى والعالى ، وتشجيع البحث العلمى ، والأهتمام بالتعليم الدينى ومحاربة الأمية ، وانه تم غياب الاشارة إلى بعض القضايا مثل الادارة التعليمية – قضايا المعلم ، المناهج – التقويم ونظم الامتحانات كما توصل إلى أن برامج الاحزاب لم تنجح فى تحقيق ما نادت به وان برامجها كانت لاستمالة الشعب خاصة أيام الانتخابات لكسب الأصوات

ومن العرض السابق للدراسات السابقة يتبين الأتى :-

- شغلت قضية علاقة التعليم بالاحزاب السياسية عدد غير قليل من الباحثين خاصةبعد ثورة ١٩٥٢ ، وخلال الثمانينيات والتسعينيات إلا انه لا توجد أى دراسات تناولت التعليم والاحزاب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث تعد هذه الثورة مرحلة فاصلة فى تاريخ الديمقراطية فى مصر فجاءت الدراسة الحالية لاستكمال مسيرة البحث العلمى فى هذا المجال .
- تعددت اوجه تناول قضية التعليم فى علاقتها بالاحزاب السياسية فأهتم البعض بالدور التربوى للاحزاب والبعض الآخر بالتعليم فى الخطاب السياسى والأخر بالتعليم فى برامج الأحزاب فيما قبل ثورة٢٥ يناير ٢٠١١ .

- أن برامج الاحزاب لم تنجح فى تحقيق ما نادت به وان برامجها كانت لاستمالة الشعب خاصة أيام الانتخابات لكسب الأصوات
- ان معظم الدراسات التى تناولت علاقة التعليم بالاحزاب صنفت هذه المرحلة فيما قبل ثورة ١٩٥٢ وبعدها .

مشكلة الدراسة :-

أمام التراجع الكبير الذى عرفته المدرسة المصرية فى السنوات الأخيرة والذى كانت له نتائج وخيمة سواء على مستوى هدر موارد مالية ضخمة اثقلت ميزانية الدولة أو على صعيد جودة التعليم الذى يتلقاه الخريجون الذين يكتشفون عند تخرجهم إلى سوق العمل أن نوعية التعليم الذى تلقوه لا يستجيب لمتطلبات السوق وغيرها من السلبيات .

جاءت برامج الاحزاب السياسية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لا تخلو منها الاشارة الى اعادة الاعتبار للمنظومة التعليمية برمتها إلا أنه فى ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة تبين هشاشة البرامج التى قدمتها بعض الأحزاب وسطحيتها فيما قبل ثورة ٢٥ يناير .

فماذا عن الأحزاب وبرامجها ورؤيتها لمشاكل المنظومة التعليمية وآليات مواجهة هذه المشكلات فيما بعد ثورة ٢٥ يناير خاصة فى ظل تعدد الايديولوجيات التى تنتمى اليها هذه الاحزاب خلال هذه الفترة من تاريخ الوطن التى تحتاج الى تضافر جهود كافة القوى السياسية والاجتماعية ؟ هو ما تحاول الدراسة الحالية التعرف عليه .

ومن ثم فإن الدراسة الحالية حاولت الاجابة عن السؤال الرئيسى التالى :-

- ما رؤية برامج بعض الأحزاب المصرية لسياسات التعليم ؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية تتمثل فى :

١- ما موقف الإحزاب ذات المرجعية الاسلامية من قضايا التعليم فى مصر كما ورد فى برامج عملها السياسى والانتخابى .
٢- ما موقف الاحزاب غير ذات المرجعية الاسلامية من قضايا التعليم فى مصر كما عبرت عنها برامجها السياسية والانتخابية ..
٣- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين رؤى أحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ وما بعدها .

٤-ما التوصيات المقترحة لتفعيل دور الأحزاب السياسية فى المشاركة فى تحسين العملية التربوية والتعليمية

أهداف الدراسة

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلى :-

١- التعرف على رؤية برامج بعض الاحزاب المصرية لسياسات التعليم قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١ .
٢- التعرف على مدى التباين في رؤية برامج الاحزاب المصرية لسياسات التعليم باختلاف مرجعية هذه الاحزاب.
٣- بيان مدى التباين في رؤية برامج الاحزاب المصرية التي ظهرت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتلك التي كانت قائمة قبلها لسياسات التعليم .

أهمية الدراسة

تتمثل الاهمية النظرية فى تقديم اطار نظرى قد يساعد الباحثين فى التعرف على نشأت الاحزاب والمرجعيات المختلفة التى تنتمى اليها الاحزاب السياسية فى مصر وكيف تتناول الاحزاب ذات المرجعيات المختلفة قضية التعليم ببرامجها

وتتمثل الاهمية التطبيقية للدراسةفى تناولها لقضيةالتعليم والتى تمثل قضية امن قومى للوطن خاصة فى مرحلة بناء جديدة بعد ثورة غيرت ملامح الحياة فى مصر ممايتطلب معها تغيير سياسات التعليم عما كانت علية قبل الثورة

-ان رؤية الاحزاب لسياسات التعليم بعد ثورة يناير ٢٠١١ لن تحدد ما ستكون عليه منظومة التعليم فقط فى مصر، بل ايضا سترسم صورة الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بها ، مما يجعل من هذة الدراسة ضرورة ملحة فى هذة الفترة من حياة الوطن حيث انها قد تفيد فئات كثيرة سواء من الباحثين او متخذي القرار او حتى جمهور المثقفين في تبين افضل التوجهات لسياسات التعليم التي قد تتناسب وتنمية المجتمع .

منهج الدراسة وأدواتها :-

أخذت الدراسة بالمنهج التاريخى للوقوف على الايديولوجية الفكرية للاحزاب المصرية ليساعدنا على الفهم الافضل والاكثر عمقاً للحاضر كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى الذى يهتم بدراسة ما هو كائن وتفسيره بهدف استقصاء الظواهر وتشخيصها وكشف إبعادها مستعينه بأحد أدواته وهو اسلوب تحليل المحتوى (طعيمه ، **د.ت، ص ٢١)**

حدود الدراسة :-

تناولت الدراسة ثلاثة عشر حزباً سياسياً ، ثلاثه من الاحزاب التى تعتبر امتداد لأحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير هى حزب الوفد ، وحزب التجمع ، وحزب الاحرار ، وأربعة أحزاب ذات مرجعيه اسلامية من أحزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير هى حزب النور ، وحزب البناء والتنمية ، وحزب الحرية والعدالة ، وحزب الوسط ، وستة أحزاب غير ذات مرجعيه اسلامية هى حزب المصريين الاحرار ، والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى ، وحزب الحياة ، وحزب مصر الحديثة ، وحزب المؤتمر ، وحزب الدستور .

الإطار النظرى :-

مفهوم الحزب السياسى

تعددت التعريفات المختلفة للحزب السياسى ويمكن تصنيف هذه التعريفات تبعاً لارتكازها على الايديولوجية أو على الهدف من وجود الحزب فمن أهم التعريفات التى اهتم أصحابها بأيديولوجية الحزب أو عقيدته ذلك التعريف الذى يرى ان الحزب " إتحاد أو تجمع من الأفراد ذى بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى ، يعبر – فى جوهرة – عن مصالح قوى إجتماعية محددة ، ويستهدف الوصول الى السلطة السياسية أو التأثيرات عليها ، بواسطة أنشطة متعددة من خلال تولى ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها (حرب ، ١٩٨٧ ، ص ١٣)

أما التعريفات التى اعتمدت على الهدف ففى إطارها يرى البعض أن الهدف الرئيسى للأحزاب السياسية هو الوصول للحكومة والسيطرة على السلطة((Leonp .Bar a dat , 1991 , p 120.

من ناحية أخرى نجد مجموعة من التعريفات التى اهتمت بالبعد التنظيمى للاحزاب السياسية ، حيث ترى أن الحزب تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة فى المجتمع والتأثير عليه والعمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع العليا (خضر، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٩)كما نجد بعض التعريفات التى تتسع فى تعريفها للحزب السياسى مثل تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية التى ترى مفهوم الحزب السياسى يمتد ليشمل التنظيمات السياسية التى لا تدخل فى عملية المنافسة الانتخابية مثل الأحزاب الصغيرة التى ليس لها أمل حقيقى فى الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات ، وكذلك تشمل التنظيمات الثورية التى تطالب بإلغاء الانتخابات التنافسية كما يشمل الحزب الواحد فى النظم السلطوية (Both p.19)-،1980، (eher , W.A

وكذلك يرى " دوفرجيه " أن الاحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها أو بطيقة اتباعها أكثر مما تعرف بطبيعة تنظيماتها . (دوفروجيه ،١٩٨٣ ، ص ٣) وفى ذات الاتجاه نجد تعريفاً للاحزاب السياسية بوصفها " منظمات رسمية تمثيل الأهداف والمصالح لمختلف القوى السوسيواقتصادية فى المجال السياسى (Gordon Marchall, 1994 , p 399)

ومن خلال العرض السابق للتعريفات المختلفة للحزب يتبين ضرورة توافر عدد من العناصر الاساسية كشرط لتكوين اى حزب سياسى وهى

-وجود مجموعه كبيرة من الأفراد متجانسة فكرياً ذات اهتمامات مشتركة متعلقة بالواقع الاجتماعى والسياسى وتعمل على مواجهة الحكومة بتلك المشكلات وتنفيذ سياستها تجاهها"

- وجود هدف عام يجمع هؤلاء الأفراد ويترجم فى اهداف فرعية .

- وجود خطه عامه للحزب تطرح على عامة الشعب لكسب تأييدهم وأصواتهم الانتخابية من خلال برنامج يترجم مصالح المجتمع وخلافاته ومنازعاته إلى حلول وسياسات عامة وفق رغبات الشعب والصالح العام
- السعى للوصول للسلطة
- التنظيم الذى يمكنه من الاستمرارية والعمل بفاعلية فى ضوء برنامجه السياسى وصولاً لهدفه المنشود او المساهمة بإيجابية فى الحياه السياسية إذا كانت داخل السلطة ومراقبة الحكومة إذا كانت خارجها .

وتتبنى الدراسة الحالية التعريف الذى يرى الحزب بأنه " اتحاد أو تجمع من الأفراد ، ذو بناء تنظيمى معلن ، يعبر عن مجموعة من المبادئ كما يعبر فى جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة . ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها ليتمكن من وضع مبادئه وأهدافه موضع التنفيذ .

نشأت الأحزاب السياسية فى مصر :-

اختلفت الاراء حول نشأة الأحزاب السياسية فى مصر فبعض الدراسات ترجعها إلى الحزب الوطنى والذى أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٠ إلا ان هناك دراسات اخرى ترجع انشاءاول حزب مصرى إلى عام ١٩٠٧ عندما أعلن حسن باشا عبد الرازق تحويل شركة الجريدة إلى حزب سمى بحزب الأمة وفى قول اخر ان هذة التجربة منذ عام ١٨٨٢ عندما كتب احمد عرابى انه لم يستعف من رئاسة الحزب الوطنى وسواء من حيث النشأة او من حيث التعددية الحزبية او الممارسة فيختلف المتخصصون فمنذ عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١٤ وهى التجربة الاولى للتعددية الحزبية او التجربة الثانية منذ ١٩١٩ حتى الغاء الاحزاب فى مصر ١٩٥٣ فلقد وجدت على الساحة احزاب عديدة فى مصر كانت لها ادوارها الوطنية لكنها شهدت ايضا التفافا حول القصر تقربا للسلطة وصراعات بين الاحزاب وبعضها البعض وبينها واعضائها فى داخل تنظيمها ، كانت النزاعات تفرز احزابا (قنديل ١٩٩٥،ص١٢٠)

كما ظهر نوع من الاحزاب ذات فكر وبرامج وأهداف خاصة لا ترفض الواقع السياسى القائم فى تلك الفترة فقط بل تعدى إلى اكثر من ذلك بمحاولتها

تغيير النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى لجميع أفراد الشعب دون تفرقة ، من اهمها الأخوان المسلمين وحزب مصر الفتاه ، والحركات والأحزاب الشيوعية ، (الشاعر ، ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨)

وقد بدت اهداف الجماعة واضحة فى المؤتمر الخامس الذى عقدته فى يناير ١٩٣٩ الذى قررت فيه الدخول فى الحياة السياسية وإعلان موقفها من القوى السياسية أى القصر والأحزاب الأخرى التى كانت تتحكم فى شئون البلاد إلا ان انتقال جماعة الاخوان من المجال الشعبى الى المجال السياسى لم يؤت ثماره المنشودة وكان مرجع ذلك تحكم القصر وحاشيته فى العمليات الانتخابية من جهة واحساس الاحزاب السياسية الكائنة انذاك بخطورة الجماعه الاسلامية على بقائها ووجودها من جهة اخرى وبصفة خاصة إذا ما وصلت الى الحكم ولذا لم تلق مبادئ هذه الجماعة أى ترحيب من قبل الأحزاب السياسية باستثناء حزب مصر الفتاه حتى ان احمد حسين مؤسس الحزب فكر كثيراً فى الغاء حزبه والاندماج مع الاخوان فى حزب جديد (عبد المجيد ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧) وهكذا فقد وجد نوع من التوافق بين الاحزاب السياسية المختلفة والملك على ضرورة القضاء على تكوين جماعة الاخوان المسلمين واستشهاد زعيمهم حسن البنا لتعيش الجماعه هذا الصراع منذ ذلك الحين الذى كان بمثابة عائق امام تحقيق اى من اهدافها (عبد السلام ، ١٩٨٧ ، ص ٥٣) .

وقد ادت الظروف التاريخية والواقع الاجتماعى والتحول من العهد الملكى الى قيام الثورة واعلان النظام الجمهورى الى اعلان دستورى قرار رقم ٣٧ فى ١٧يناير ١٩٥٣بحل الاحزاب السياسية ومصادرة اموالها لصالح الشعب وبذلك توقفت الحياة الحزبية تماما حتى صدور القانون رقم ٧٧\٤٠ بتاريخ ٢ يوليو ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسية حيث كان النظام السياسى خلال هذة الفترة يقوم على حزب واحد فكان هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٨ ثم دستور ١٩٦٤ مؤكدا ذات النظام السياسى حتى دستور ١٩٧١ المادة الخامسة التى تؤكد ان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة فكان النظام السياسى يقوم على على حزب واحد واستمر

ذلك حتى عام ١٩٧٦حيث سمح بتشكيل منابر فقط داخل التنظيم السياسى ممثلة للوسط واليمين واليسار الواحد فكان حزب مصر العربى الاشتراكى ، وحزب الاحرار ، وحزب التجمع (الشربينى ،١٩٩٥،ص ص١١٠-١٣٢) وبصدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ تم وضع قيود جديدة على العمل الحزبى والذى يتدخل فى عمل وبرامج هذه الأحزاب وليس فقط تأسيسها

ثم صدر قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ليزيد من تقلص الممارسات السياسية للأحزاب مما دعى حزب التجمع إلى تجميد نشاطه وحل حزب الوفد نفسه (عبد النور ، ، د.ت ، د. ترقيم) ومع بداية عقد الثمانينات وزيادة مساحة الديمقراطية فقد ظهرت على الساحة العديد من الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات المتباينة والأفكار المختلفة . ثم جاء أصدار المجلس العسكرى قانون الاحزاب رقم ٢ لسنة ٢٠١٢ ملبياً لتطلعات الشعب فى مستقبل سياسى افضل واعادة الحياة السياسية والحزبية وبعد صدور هذا القانون شهدت الساحة السياسية ما يسمى بالإنفجار الحزبى لأعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة (سلاوى ، ٢٠١١)

ويرى البعض ان القانون الجديد قدم تسهيلات غير مسبوقة لانشاء الأحزاب ، لكن التخوف من ان تبسط هذه التسهيلات ستؤدى إلى ظهور نحو مائة حزب جديد إلى جانب الأحزاب الكثيرة القائمة ومعظمها أحزاب ضعيفة ولا تستطيع المنافسة ، والتخوف أن تتساقط الأحزاب الجديدة نتيجة مشكلات التمويل وعدم وجود الخبرة واللجوء لإنشاء أحزاب سريه ،كما ان قضية تمويل الأحزاب من الإشتراكات والتبرعات من مصريين دون خصمها من وعائهم الضريبى سينشأ عنها عجز تمويلى خاصة مع إلغاء دعم الدولة للأحزاب وهنا ستضطر الأحزاب لقبول اموال من الخارج بطرق غير مشروعة او تنهار أو تتصرف تصرفات غير قانونية تعرض الحياة السياسية والاجتماعية للخطر (القنواتى ، ٢٠١١)

وعامة يمكن القول أنه بعد ثورة ٢٥ يناير بدأت الخريطة الحزبية فى مصر تتغير وظهر العديد من الاحزاب الجديدة التى تسعى للتواجد فى الشارع

السياسى المصرى بجانب ظهور قوى وأحزاب كانت موجودة بشكل غير رسمى لعدم موافقة لجنة الاحزاب عليها وتسعى إلى التسجيل الرسمى وممارسة النشاط السياسى .

ويمكن تصنيف الأحزاب التى تم الأعلان عنها حتى الان إلى عدة مجموعات أساسية يمكن تصنيفها وفق توجهها السياسى والعقائدى الى

احزاب ليبرالية :مثل أحزاب (الاصلاح والتنمية –مصرنا – الحياة – المصرى الليبرالى – التحالف الليبرالى) الحرية والتنمية ....إلخ

ً احزاب يسارية :- مثل حزب " التحالف الشعبى " والحزب الشيوعى " ، " والاشتراكى المصرى : الأأن الصيغة التجمعية لقوى اليسار مازالت غير جذابة لبعض القوى قبل طرح برنامج واضح ، خاصة وأن احزاباً يسارية أخرى ، مازالت فى طور التأسيس ، إختلفت بين يسار إصلاحى بالكامل وآخر ثورى .

أحزاب ذات مرجعية دينية:بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير اصدر المشهد السياسى عدد كبير من الحركات والجمعيات الاسلامية التى قامت بالإعلان عن أهدافها فى إنشاء احزاب سياسية تمارس العمل الحزبى والسياسى وفق رؤية ومرجعية إسلامية ، فقامت جماعة الاخوان المسلمين بتأسيس حزب " الحرية والعدالة " ، هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية واكبرها على الاطلاق وحزب الوسط و النهضة والراية)

اما الطرق الصوفية ، فقد أعلنوا عن تأسيس حزب سياسى لأول مرة تحت اسم " التسامح الإجتماعى

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب هى (النهضة – التوحيد العربى ، النور الديمقراطى ، الفضيله ، مصر البناء ، الاتحاد من أجل الحرية ، البناء والتنمية ، مصر الحره ، الاصلاح والنهضة ، الأصالة ،و ضمير الأمة ، والحزب الاسلامى للإصلاح والتغيير ،و حزب النهضة الاسلامى ، وحزب الاتحاد من اجل الحرية (بوابة الوفد الاليكترونية)

كما يوجد أحزاب لها مرجعية مسيحية وصل عددها إلى خمسة أحزاب وهم الأمة المصرية ، وأبناء مصر ، الاتحاد المصرى ، شباب الثورة ، النهر الجديد .

أحزاب مختلطة التوجه **:-** مثل الحزب الديمقراطى الاجتماعى الذى يضم تنويعات من اليسار الإصلاحى والليبراليين والسلام الاجتماعى ، والتحرير المصرى ، الحق المصرى وحزب ثوار التحرير (عبدالعزيز ، الشروق،٢٠١١)

تحليل برامج الاحزاب

يتبين من تحليل برامج الاحزاب موضع الدراسة تناول جميع الأحزاب السياسية لقضية التعليم واستحوازها لجزء من اهتمامهم جميعاً واتفاق عدد من الأحزاب حول تناول بعض القضايا التعليمية وان تباينت فى رؤيتها لهذه القضايا واسبابها وطريق معالجتها أو تطويرها ، واختلافها فى البعض الآخر مما اتضح فى عدم تناول بعض الأحزاب لبعض القضايا دون غيرها أو رؤيتها من منظور وفلسفة وايديولوجية مختلفة عن غيرها من الأحزاب وذلك على النحو التالى .

١- رؤية الاحزاب للتعليم وأهدافه .

اختلفت رؤية الأحزاب السياسية التى تعتبر أمتداد لأحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير عن رؤية أحزاب ما بعد الثورة فنجد حزب **الوفد**(برنامج حزب الوفد،د٠ت) بلا رؤية واضحة للتعليم حيث يؤكد على الحد من الانهيار المعرفى والثقافى والمهنى الا ان ما ذكره من آليات لتحقيق ذلك كان سطحياً وجاء فى عبارات عامه بينما يرى حزب **التجمع** (برنامج حزب التجمع ،د٠ت) تطوير العملية التربوية لمواجهة خطر العولمة وتنمية الانسان المصرى جسمياً وعقلياً وروحياً وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا .

بينما جاء حزب **مصر الحديثة**(برنامج حزب مصر الحديثة،د٠ت) بلا رؤية او أهداف واضحة للتعليم ولكن ما جاء بالبرنامج هو عبارات عامة .

ويرى حزب **المؤتمر**(برنامج**حزب المؤتمر**،د٠ت**)** أن التعليم والتدريب هو مشروع مصر الحضارى للعقود القادمة وان التعليم الحالى لم يعد يجدى معه

اصلاح وإنما ضرورة بناء نظام تعليم وتدريب جديد تصوره الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ، وضرورة وضع خطه استراتيجية قومية للتنمية البشرية حتى عام ٢٠٣٠ بدء بمرحلة رياض الاطفال مروراً بمراحل التعليم الاساسى والثانوى والتكنولوجى (الفنى) والجامعى وانتهاء ببرامج التدريب والتعليم المستمر .

ويربط حزب **البناء والتنمية**(برنامج حزب البناء والتنمية ،د٠ت) التعليم بنهضة الأمة وتقدمها وتحقيق التنمية البشرية والمجتمعية وأن هدف التعليم الاسمى هو خلق شخصية متكاملة ناجحه فى الحياة أيا كان نوع ومجال العمل الذى سيتخصص فيه

ويرى حزب **النور** (برنامج**حزب النور**،د٠ت**)** ان اهداف التعليم تتمثل فى دعم وتقوية المجتمع المصرى ثقافياً وإنسانياً بما يمكنه من النهوض بأفراده ومواجهة أعدائه . وان التعليم هو وسيلة الارتقاء بالأخلاق والقيم الفاضلة وتذكية النفوس ويرى عدم فصل العلم عن الدين واعتبار الدين وسيلة من وسائل التقرب إلى الله سبحانه وتعالى كما يربط المحنه التى تعيشها مصر فى جانب كبير منها بالانهيار فى النظم التعليمية والتربوية والأخلاقية . وضرورةإ اندماج الطلاب فى العمل السياسى داخل المؤسسات التعليمية لإعداد كوادر العمل المجتمعى بينما يرى حزب **الوسط**(برنامج حزبالوسط،د٠ت) الأن التعليم هو عصب النهضة وان المحنة التى تعانى منها مصر ترجع فى قسم كبير منها لإنهيار نظمها التعليمية والتربوية ويتفق فى ذلك مع حزب النور . كما يرى أن التعليم هدف فى حد ذاته لا فقط مجرد وسيلة للتوظيف أو الترقى الاجتماعى أو الوفاء باحتياجات السوق فإذا كان التعليم هدف لأية نهضة يصبح العلم قيمة عليا وينفرد فى هذه النقطة مع عن باقى الاحزاب .

وتتمثل أهداف التعليم عند **حزب الحرية والعدالة**(برنامج حزب الحرية والعدالة،د.ت)فى بناء الإنسان الصالح القوى الأمين وإعداد وتكوين الأجيال المتعاقبة المدربة فى كافة التخصصات بما يحققاحتياجات وطموحات المجتمع

والأمة نحو التقدم والصدارة وعمارة الأرض والتواصل مع العالم والتعاون من أجل أمن واستقرار ورخاء البشرية وتكوين المواطن الصالح الناضج المؤهل للمشاركة السياسية الفاعلة والداعمة للتنمية وبث قيم الحوار والتسامح وتأصيل قواعد المسئولية والمساءلة وتعليم الحقوق والواجبات .

- ويرى حزب **الدستور**(برنامج حزب الدستور،د٠ت) ان التعليم حق لكل مواطن وأن نظام التعليم الحالى يعد من المصادر الهامة للتمزق الحالى فى النسيج الثقافى وانه لابد من اصلاحه لتنشئة الفرد تنشئة متوازنة تضم كل عناصر ثقافته بشكل متكامل وذلك بشراكة وزارة التربية والتعليم مع المجتمع وهيئاته والمواطنين .
- ويؤكد حزب **الأحرار الاشتراكيين**(برنامج حزب الاحرار الاشتراكيين، د٠ت) إلى التغير الجذرى فى منظومة التعليم دون تحديد رؤية واضحة لأهداف التعليم وفلسفته من وجهة نظر الحزب .
- ويرى حزب **الحياة** (برنامج حزب الحياة،د٠ت) أن أهداف التعلم تتمثل فى خلق نظام علمى تكنوقراطبى يغذى سوق العمل بالخبرات الفعاله ويغذى متطلبات العمل الثقافى والسياسى والاجتماعى والمدنى وخلق نظام تعليمى حديث يقوم على التخصص وتوفير كوادر محترفة لسوق العمل .
- ويرى الحزب **المصرى الديمقراطى الاجتماعى**(برنامج حزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى،د٠ت)ان التعليم هو رهان مصر الأساسى لدخول مجتمع المعرفة وتحقيق التقدم والنهضة واقامة مجتمع ديمقراطى

ويهدف التعليم فى برنامج حزب **المصريين الأحرار(برنامج حزب المصريين الاحرار ، د.ت)** إلى أنماء شخصية الإنسان إنماءاً كاملاً وإلى تعزيز أحترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية والدينية .

مما سبق يتضح اختلاف رؤية أحزاب ما بعد الثورة فى عدة نقاط هى :

١) أختلفت بعض الأحزاب التى تعتبر إمتداد لأحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير حول رؤيتها للتعليم وأهدافه ففى حين جاءت بعض الاحزاب بلا رؤية

واضحة كحزب **الوفد** وحزب **الأحرار الاشتراكيين** جاءت رؤية بعض الأحزاب الأخرى لأهداف التعليم مقتصرة على مواجهة خطر العولمه فى الجانب التكنولوجي كحزب التجمع .

٢) أختلفت بعض احزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير حول رؤيتها للتعليم ففى حين كان حزب **مصر الحديثه** بلا رؤية ، رأى حزب **الحرية والعدالة والبناء والتنمية والنور والوسط** وهى الاحزاب ذات المرجعية الدينية ان التعليم يهدف إلى خمسة أهداف كبرى بوجه عام هى :-

- النهوض بالأمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وصدارتها بين الأمم .
- النمو المتكامل لشخصية الفرد خلقياً وعلمياً وبدنياً وروحياً وثقافياً واجتماعياً
- التنشئة السياسية ومعرفة الحقوق والواجبات والتواصل بين الأمم والشعوب العربية والاسلامية ومعرفة الحقوق والواجبات والتواصل بين الأمم والشعوب العربية والاسلامية والعالمية وأمن واستقرار البشرية وتعزيز واحترام حقوق الانسان .
- التقرب إلى الله سبحانه وتعالى
- التعليم هدف فى حد ذاته كقيمة عليا .

واتفق كلاً من **حزب المؤتمر والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى** فى ان التعليم هو مشروع مصر الحضارى ورهان مصر لدخول مجتمع المعرفة والنهضة واقامة مجتمع ديمقراطى ، واتفق كذلك كلاً من حزب **المصريين الاحرار وحزب الدستور** فى أن هدف التعليم هو تنشئة الفرد تنشئة متوازنة وبناء شخصيته نمواً متكاملاً وان **اشترك حزب المصريين الاحرار مع الاحزاب الاسلامية** فى هدف تعزيز أحترام الأنسان والحريات الاساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب .

٣- تتفق أحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير وما بعدها فى النظر إلى التعليم كحق أصيل لجميع المصريين وتختلف فى تطور نظرة احزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير لأهداف التعليم فى التنشئة السياسية واحترام حقوق الأنسان والإيمان بأن التعليم

هو مشروع مصر القومى للمرحلة المقبلة وسبيل نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وطريقها لصدارة العالم وامن البشرية واستقرارها والتواصل والصداقة بين الشعوب الاسلامية والعربية وغيرها واعتباره واجب دينى ووطنى فضلاً عن اعتباره قيمة عليا فى حد ذاته . وطريق مواجهة المحنه التى تمر بها البلاد وما تعانيه من مشكلات مما يدل على أن احزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير نابعه من احساس صادق بما تواجه البلاد من مشاكل وصعوبات فجرت هذه الثورة المجيدة وان كانت توجد بعض الأحزاب فيما بعد ثورة ٢٥ يناير تأسست فى مرحلة رفاهية سياسية فجاءت بلا رؤية محددة وقد ينبأ ذلك بسرعة زوالها أو انصهارها فى احزاب أخرى ذات مبادئ وأهداف واضحة راسخة .

٢- تمويل التعليم :-

١) اختلفت رؤية الاحزاب السياسية التى تعتبر امتداد لاحزاب ما قبل الثورة عن احزاب ما بعد الثورة حول قضية تمويل التعليم فنجد حزب **الوفد وحزب التجمع** يؤكد على زيادة ميزانية التعليم المخصصه من ميزانية الدولة فى حين تجاهل حزب **الاحرار الاشتراكيين** التطرق فى برنامجه إلى هذه القضية .

٢) أختلفت رؤية أحزاب ما بعد الثورة حول تمويل التعليم فقد أغفل حزب **مصر الحديثة وحزب الدستور وحزب الحياة** التطرق لهذه القضية بينما قصر حزب **المؤتمر وحزب الوسط وحزب المصريين الاحرار والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى** تمويل التعليم على ميزانية الدوله مشيراً على زيادة الميزانية المخصصه للتعليم ، فى حين نادت الاحزاب ذات المرجعية الدينية بمشاركة المجتمع فى سد فجوة التمويل سواء من خلال العودة لنظام الوقف أو تشجيع الجمعيات الخيرية أو تبرعات المصريين بالداخل والخارج وهى **حزب البناء والتنمية وحزب النور وحزب الحرية والعدالة** مما يتضح معه اتساع رؤية الأحزاب ذات المرجعية الدينية للمشاكل التى يعانى منها المجتمع المصرى والنظام التعليمى ومحاولة وضع حلول واقعية قابله للتنفيذ والاحساس بأن قضية التعليم هى قضية أمن وطنى يجب أن يشارك فيها كلاً من المجتمع والدولة ، الأفراد والمؤسسات فجاءت مع هذا الأحساس حلول

واقعية وليست جمل وحلول قد يعجز الواقع عن الوفاء بها مثلما جاء فى باقى الاحزاب من قصر التمويل على ميزانية الدوله التى تعانى نفسها من العجز البائن .

٣- سياسات التعليم :-

أ- اتفقت رؤية الأحزاب السياسية التى تعتبر امتداداً لأحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأحزاب ما بعدها حول بعض عناصر السياسة التعليمية التى تتبناها خاصة فى التأكيد على قضية الاهتمام بالكيف وليس الكم والتأكيد على العلم العملى التطبيقى والاهتمام به بجانب النظرى .

ب- اختلفت بعض الأحزاب التى يعتبر امتداداً لأحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير حول مجانية التعليم وألزاميته عن بعض احزاب ما بعد الثورة كما يلى .

- نادى كلاً من حزب **الوفد وحزب التجمع** بمجانية التعليم والزاميته دون تحديد فترة عمرية بينما رأى حزب **الأحرار الاشتراكيين** ضرورة وضع ضوابط دقيقة على مجانية التعليم للحد من التزايد فى عدد خريجى الدراسات النظرية وهم نماذج لامتداد أحزاب ما قبل الثورة رغم الاقرار بالزاميته .

- أختلفت أحزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير حول مجانية والزاميته التعليم فأغفل حزب **مصر الحديثة** التطرق لهذه القضية بينما مد **حزب المؤتمر** مجانية التعليم والزامتيه من رياض الطفال حتى التعليم الإعدادى ، فى حين أغفل حزب **البناء والتنمية وحزب النور وحزب الحرية والعدالة وحزب الحياه** التطرق لهذه القضية، بينما مد حزب **الدستور** مجانية التعليم والزاميته فى جميع مراحله ، ويؤكد كلاً من **حزب الوسط والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى** على مجانية التعليم والزاميته . فى جميع مراحله قبل الجامعى ، بينما يشترك **حزب المصريين الأحرار** أحد أحزاب ما قبل الثورة فى ترشيد المجانية وألا تكون خدمه عشوائية لا تفرق بين من يستحقها ومن لا يستحقها وهو **حزب الاحرار الاشتراكيين** رغم اقرارهما بالزاميتة كما نادى بتشجيع التعليم الخاص فى كل مراحله .

- اتفقت احزاب ما قبل الثورة مع احزاب ما بعد الثورة عن الزامية التعليم فى مراحله الأولى على الأقل .

أختلفت أحزاب ما قبل الثورة عن احزاب ما بعد الثورة حول مجانية التعليم ما بين الاقرار بها فى مرحلة التعليم الأساسى او ترشيدها (احزاب ما قبل الثورة) وبين ضم مرحلة رياض الأطفال إلى المجانية ، وبين مد المجانية للتعليم قبل الجامعى بمرحلتيه الاساسى والثانوى ، وبين اغفال الحديث عنه كما فى الاحزاب ذات المرجعية الدينية والتى قد يرجع ذلك إلى اعتبارها حق غير قابل للنقاش فى الاخلال به مما جعله أقرب إلى المسلمات التى لا داعى للحديث عنها .

ج- اللامركزية فى ادارة العملية التعليمية :-

أنفقت أحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير وأحزاب ما بعد الثورة حول أغفالها لقضية اللامركزية فى الادارة فيما عدا حزبى **المؤتمر** ، **والحرية والعدالة** مما يدل على ان الفكر الذى بنى عليه هذين البرنامجين هو فكر حديث متطور واعى لمتطلبات جودة العملية التعليمية فى ظل الاتجاهات العالمية المعاصرة .

د- التربية السياسية :-

- أغفلت الاحزاب التى تعتبر امتداداً لأحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ (**الوفد، التجمع ، الاحرار الأشتراكيين**) دور التعليم فى التربية السياسية حيث أن هذه البرامج تم صياغتها فى العهد البائد مما يبدو ان السياسة التعليمية لهذه الأحزاب كانت تساير إلى حد كبير النظام السياسى حينئذ وهو السبب الذى قد يرجع اليه ضعف الاحزاب السياسية فى تغيير الواقع السياسى المصرى خلال الفترات السابقة .
- أغفلت بعض أحزاب ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ التطرق إلى التربية السياسية على الرغم من انها من اهم متطلبات المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد وما تشهده من ديمقراطية وهذه الأحزاب هى **حزب المؤتمر وحزب الحياة وحزب مصر الحديثة** ، بينما حرصت باقى الاحزاب موضع الدراسة على تناول هذه القضية من خلال تدريس مناهج الانسان والمشاركة فى الحياة

السياسية داخل المؤسسات التعليمية والتوعية بالحقوق والواجبات ودراسة الدستور وغيرها من الآليات وهذه الاحزاب هى **حزب البناء والتنمية ، وحزب النور ، وحزب الحرية والعدالة ، وحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى ، وحزب المصريين الأحرر وحزب الوسط** كما يتضح معه صدق تعبير هذه البرامج عن احتياجات الوطن ووضوح الرؤية المطلوبه للنهوض به .

٤- التعليم الجامعى والبحث العلمى :-

- أختلفت رؤية أحزاب ما قبل الثورة حول قضية التعليم الجامعى والبحث العلمى ففى حين كان **الوفد** بلا رؤية واضحة لهذه القضية جاء حزب التجمع مختلفا عن غيره من الاحزاب فيما يتعلق بالعلماء المصريين بالخارج حيث يرى التواصل معهم للاستفادة منهم وذلك عكس الاحزاب الأخرى التى تناولت قضية الباحثين بالخارج وجذبهم إلى مصر مثل حزب **المؤتمر وحزب النور وحزب الحرية والعدالة** .

كما أكد على البحث العلمى فيما يتعلق بالتكنولوجيا دون وجود رؤية واضحة للتعليم الجامعى ، بينما اهتم حزب الأحرار الاشتراكيين بالتعليم الجامعى دون التطرق للبحث العلمى .

- أختلفت رؤية أحزاب ما بعد الثورة حول قضية التعليم الجامعى والبحث العلمى حيث أغفل حزب مصر الحديثة تناول هذه القضية بينما تناولت باقى الاحزاب هذه القضية بشكل أوسع وأكثر عمقاً من خلال مناقشة تعديل قانون الجامعات وتحسين اوضاع هيئة التدريس وربط البحث العلمى بمشكلات المجتمع وزيادة ميزانيته وجودته ودوره فى التنشئة السياسية واختلفت الأحزاب ذات المرجعية الدينية عن الأحزاب الأخرى فى ضرورة تعريب التعليم بالجامعات .
- أختلفت احزاب ما قبل الثورة عن أحزاب ما بعد الثورة فى عمق وشمول رؤيتها لعناصر التعليم الجامعى والبحث العلمى ووضعه فى مكانته اللائقة به لصالح أحزاب ما بعد الثورة .

٥- التعليم الثانوى :-

انفرد حزب **الاحرار الاشتراكيين** كاحد أحزاب ما قبل الثورة ، وحزب **المصريين الاحرار** أحد احزاب ما بعد الثورة بتناول هذه المرحلة حيث أكد على ضرورة تطريره ليساير مثيله فى الدول المتقدمة من تجهيزات ومناهج ووسائل تقويم .

٦- التعليم الفنى :-

- انفردت الاحزاب ذات المرجعية الاسلامية وهى **الحرية والعدالة ، البناء والتنمية ، النور** بالمناداة بتطبيق نظام المدرسة الأعدادية والثانوية الشاملة والذى تجمع بين التعليم العام والتعليم الفنى .
- اختلفت احزاب ما قبل الثورة فى رؤيتها لقضية التعليم الفنى ففى حين كان حزب **الوفد** بلا رؤية واضحة واقتصر الحديث على أعداد كوادر من العاملين المهرة لتلبية احتياجات سوق العمل الداخلى والخارجى لم يتناول حزب **التجمع** هذه القضية بينما تناول حزب **الاحرار الاشتراكيين** مسألة التوسع فى إنشاء المدارس الفنية والحاقها بالمصانع واعادة النظر فى سياسات الأجور وأتاحة الفرصة للمتفوقين من طلابه لمواصلة دراستهم الجامعية .
- أختلفت أحزاب ما بعد ثورة يناير حول رؤيتها للتعليم الفنى فجاء حزب **مصر الحديثة** بلا رؤية واضحة حيث اقتصر الحديث عن وضعه فى إطاره الصحيح توفيراً للجهد والوقت والتكاليف وكذلك حزب **الدستور** وحزب **المصريين الديمقراطي الاجتماعى** حيث جاءت الاشارة اليه فى عبارات عامة وسطحية ويرى حزب **الحياة** الاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى والبعد عن شبح الثانوية العامة دون وضوح الرؤية لهذا النوع من التعلم أو محاولة التطرق لمشكلاته واساليب علاجها وكذلك حزب **الدستور** الذى عرض عدد من مشاكله دون وضع حلول لها

بينما جاءت باقى احزاب ما بعد الثورة مؤكده على تطوير هذا النوع من التعلم وربطه بمواقع الانتاج وتجويده وتحويله إلى تعليم تكنولوجى مثلما جاء فى حزب **المؤتمر** والذى اشترك معه الاحزاب ذات المرجعيه الدينية ولكن هذه الاحزاب تناولت بشئ من التفصيل المشاكل التى يعانى منها وكيفية مواجهتها وآليات تطويره لها وهى **حزب الحرية والعدالة – البناء والتنية – النور- الوسط)** وهى الاحزاب التى خرجت من رحم الثورة وما بها من مشاكل ارهقت المجتمع المصرى ومعبره عن طموحاته وآماله فى الاصلاح والتغير والتطور .

٧- التعليم الأساسى :-

اتفقت أحزاب ما قبل الثورة حول عدم وضوح رؤية محددة عند تناولها للتعليم الأساسى من حيث المعلم والمنهج والانشطة وفلسفة التعليم فى هذه المرحلة ، والمبانى المدرسية وتجهيزاتها فنجد حزب **الوفد** بلا رؤية محددة حيث اكد على تحسين أوضاع المعلم الماديه والاهتمام بتدريبه ورفع كفاءته دون التطرق لباقى العناصر وكذلك حزب **التجمع** التى أكد فى عباره عامه على تطوير التعليم بمختلف مراحلة وإزاحة الحواجز التعسفيه بين العلوم الانسانيه والطبيعة والآداب والفنون ، وأهمية دراسة العلوم الطبيعية والرياضيات فى كل مراحل التعلم . دون التطرق للمشكلات التى يعانى منها وكيفيه علاجها وايضاً **حزب الأحرار الاشتراكين** الذى جاءت اشاراته إلى هذه المرحلة من خلال تنويع دور المعلم وتطوير المناهج والتوسع فى بناء المدارس وملائمتها للأنشطة .

- أختلفت أحزاب ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ حول رؤيتها لهذه المرحلة (مرحلة التعليم الأساسى) ففى حين اتفق **حزب مصر الحديثة** مع أحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ حول سطحية تناولها لهذه القضية حيث اتفق فى رؤيته مع **حزب الأحرار الاشتراكين** ، وجاء **حزب الحياة** بلا رؤية حيث أكد على أحداث نهضة تعليمية دون التطرق لآليات تحقيق هذه النهضه بينما كانت **حزب النور والبناء والتنمية والحرية والعدالة والوسط** وهى احزاب ما بعد ثورة ٢٠١١ على قدر كبير من الوعى بمشاكل التعليم فى هذه المرحلة خاصه فيما يتعلق بالمبانى وجودتها والادارة المدرسية وكثافة الفصول وطرق التدريس الباليه وتكدس المناهج وتخلفها ، والتقويم التقليدى والمعلم ومستواه المادى والاكاديمى ، والانشطه المدرسية كما وضعت الحلول لهذة المشاكل ، بينما رأى حزب **المؤتمر** عدم جدوى إصلاح النظام الحالى دون تحديد المشكلات واضعاً بعض أدوات الاصلاح ، وكذلك كما أتفق **حزب الدستور والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى** مع **الأحزاب ذات المرجعية الدينية** فى كثير من النقاط حول تعريب العلوم مع تعليم (اللغة الانجليزية) وتطوير المناهج لتقويم على الابتكار والتفكير وتناسب مجتمع المعرفة ، وسد الفجوة فى الأبنية التعليمية بين محافظات مصر ،

وتوحيد المعايير الدراسية فى كافة مدارس الجمهورية والتربية من أجل التفاهم والسلام وتنمية حقوق الانسان .

إلا أن حزب **المصريين الاحرار** يختلف مع الاحزاب ذات المرجعية الدينية فى رؤيته توحيد المناهج فى جميع المدراس الدينية والمدنية مع إضافة مواد اختيارية للتقليل من أزدواجية التعليم فى حين ترى الاحزاب ذات المرجعية الدينية ضرورية ربط العلم بالدين على الأطلاق وأعتبار هذا هدف أساسى للتعليم للتقرب إلى الله .

وبذلك يتضح مدى وعى احزاب ما بعد الثورة بمشكلات التعليم فى هذه المرحلة اكثر من احزاب ما قبل الثورة خاصة مدى وضوح رؤية الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية لمشاكل التعليم وتحديدها بصورة واقعيه دقيقة دقيقة وكذلك الحلول المشكلات .

٨- مرحلة رياض الأطفال :-

-لم تتناول هذه المرحلة (رياض الأطفال) أيا من الأحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

- تناولت بعض احزاب ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ وهى **المؤتمر والحرية والعدالة** هذه المرحلة حيث رأى حزب المؤتمر ضمها لمرحلة التعليم الالزامى المجانى دون التطرق لطبيعة العمل بها بينما أضاف حزب الحرية والعدالة إلى هذه الرؤية ضرورة وضع خطة زمنية لاستيعاب جميع الاطفال فى هذه المرحلة ووضع البرامج المناسبة لخصائص هذه المرحلة والتوسع فى كليات رياض الأطفال مع الاعداد الجيد لمعلماتها بينما اغفلتها باقى الاحزاب مما يتضح معه عمق رؤية هذا الحزب لقضية التعليم ومسايرته للاتجاهات الحديثة وان احزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ لا يناسب فكرها فى كثير من قضايا العصر وما تعيشه مصر فى القرن وهذه المرحلة من تاريخ البلاد .

٩- التعليم الخاص :

نادت جميع الاحزاب بمجانية التعليم إلا أن بعض الأحزاب حاولت الانقاص من هذه المجانية بترشيدها كحزب **مصر الحديثة وحزب الحياه** فى حين اهتمت بعض الأحزاب الأخرى بالتعليم الخاص وتشجيعه كحزب مصر الحديثه الذى أكد على الاهتمام به وفق المفهوم الصحيح للتعليم المعاصر وباعتباره الوجه الأخر للعملية التعليمية وكذلك حزب الاحرار الاشتراكيين حيث ينادى بتشجيع انشاء دور التعليم الخاص بأنواعه المختلفة **وحزب المؤتمر وحزب الوسط الذى** نادى بانشاء الجامعات الخاصة فى إطار الضوابط والشروط اللازمه بينما أغفلت باقى الاحزاب تناولت هذه القضية بالايجاب او بالسلب.

١٠- محو الأمية :-

اختلفت أحزاب ما قبل الثورة حول هذه القضية فأغفل حزب **الوفد** الحديث عنها واكتفى **حزب التجمع** بالأشارة إلى ضرورة تحقيق مشروع قومى لمحو الأمية دون تفاصيل أو آليات بينما أهتم **حزب الأحرار الاشتراكيين** بهذه القضية وأعتبرها هدف قومى تحبذ من أهله جميع الامكانيات ووضع الخطط المدروسة وان يشارك فى تنفيذها كل قادر على المساهمة من خريحين ومن تم اعفائهم من التجنيد ، وجميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام ، والمنشأت التى يعمل بها بعض الأمين ، وربط تسلم الخريج لعمله بمحو أمية عدد من الأمين .

- أختلفت رؤية أجزاب ما بعد الثورة حول قضية محو الأمية فأغفلها البعض مثل حزب **الدستور والمصريين الأحرار وحزب البناء والتنمية** واشار البعض الأخر اليها اشارة عابرة لاتتناسب مع حجم المشكله مثل **حزب المؤتمر** الذى اشار الى طلاق مبادرة مصر بلا أمية لمكافحة الامية وتجفيف منابعها والحليوله دون الارتداد اليها دون وضع آليات لكيفية تنفيذ هذه المبادرة وكذلك **حزب النور** الذى اكد على الاهتمام بالتعليم فى كل المراحل دون وضع الحلول المناسبة للقضاء على هذه المشكلة التى تمثل سبه فى جبين الوطن وايضاً الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى الذى أشار إلى

ضرورة التصدى لهذه المشكلة وتنظيم حملات توعية الريف لتعزيز تعليم الفتاه .

- بينما اهتم البعض الأخر بهذه المشكلة وأعتبارها سبه فى جبين الوطن وسبب من أسباب تخلفه فى كل المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية وأنها من أسباب الفقر والادمان والمرض ووضع حلول جيدة منادياً بمشروع قومى للقضاء تماماً على الأمية خلال خمس سنوات ووضع ميزانية مناسبه لهذا المشروع وحفز الطاقات لتفيذه مشاركاً عناصر عديده فى تنفيذ هذا المشروع من شركات ومصانع كبيرة ، وطلاب المدارس الثانوية والجامعات والازهر الشريف من خلال الكتاتيب التابعه له ، والكتاتيب الاهلية ، والجيش والمساجد والكنائس والاحزاب والنقابات والجمعيات الاهليه والمنظمات الدولية الاقليمية فضلا عند تشجيع الاطفال ولا سيما فى الريف واسرهم للقضاء على التسرب مثل **حزب الحرية والعدالة وحزب الوسط** .

مما يدل على وعيهما بهذه المشكلة وبما يعانيه المجتمع المصرى ولديهما رؤية واضحه وصادقه لكيفية حل هذه المشكلات بينما يذهب **حزب الحياة** إلى ضرورة التصدى لهذه المشكله ولكن لم يقصر الأمية على القراءة والكتابة بل تعداها إلى الأمية الالكترونية .دون وضع حلول لها

مما سبق يتضح أن قضية محو الامية لم تنال الاهتمام الكافى لدى بعض احزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ وكذلك بعض الأحزاب بعد ثورة يناير ٢٠١١ بينما كان حزب **الاحرار الاشتراكيين** وهو من واحزاب ما قبل ثورة يناير **وحزب الحرية والعدالة** (احزاب ما بعد الثورة اكثر اهتماماً بهذه القضية وأكثر رؤية لكيفية مواجهتها .

١١- التعليم الأزهرى :-

أختلفت الأحزاب التى تعتبر امتداد لأحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ حول تناولها لقضية التعليم الأزهرى فأغفل كلاً من **حزب الوفد وحزب التجمع** هذه القضية بينما يرى حزب **الأحرار الاشتراكيين** ضرورة استمرار الأزهر الشريف

فى أداء مهمته الاسلامية . متناولاً العديد من القضايا المتعلقة به من توسع فى انشاء الجامعات والمعهد والمكتبات الدينية فى جميع محافظات مصر منادياً بتحويل كلية الدعوة الاسلامية بجامع عمرو بن العاص لتصبح جامعه الفسطاط وإعادة أموال الوقف اليه وأحياء دوره فى الوعظ والدعوه الاسلامية وتشجيع الاقبال اليه ، واستقلال ميزانيته وأختيار شيخ الازهر بالإنتخاب . ويتفق فى ذلك مع الاحزاب ما بعد الثورة ذات المرجعيه الدينية .

- أختلفت أحزاب ما بعد الثورة حول تناولها لقضية التعليم الأزهرى فأغفل **حزب مصر الحديثة وحزب والمؤتمر وحزب الوسط وحزب الدستور وحزب الحياة** هذه القضية فلم يشيروا اليه فى برامجهم .
- أكد حزب **المصريين الأحرار** على توحيد المنهج العام للتعليم الأساسى من حيث المبادئ والنتيجة المطلوبة سواء فى المدارس العامه أو الخاصه المدنيه أو الدينية مبرراً ذلك بالقضاء على ازدواجية التعليم فى هذه المرحلة العمرية، مع وضع برامج اضافية تكون اختيارية للطلاب ، ولكن دون التطرق الى التعليم الازهرى .
- أشار الحزب **المصرى الديمقراطى الاجتماعى** إشارة عابرة إلى ضرورة استقلال الأزهر الشريف والكنائس الدينية الاسلامية والمسيحية لتكون هيئات مستقله لا سلطان عليها سوى القانون وقصر دورها على الوعظ والارشاد الروحى والإخلاقى والحفاظ على الوسيطه بعيداً من اقحامها فى الحياة السياسية .
- اتفقت الاحزاب ذات المرجعية الدينية وهى **البناء والتنمية وحزب النور وحزب الحرية والعدالة** حول مسالة التعليم الأزهرى تناوله بشئ من التفصيل مؤكدة على عدد من القضايا تمثلت فى تعظيم دوره الرائد والنظر إليه من منظور الحفاظ على هوية الدولة وارتباطها بربها ودينهاواستقلاله وزيادة ميزانيته ورفع كفاءة العاملين به دورياً وتحسين أوضاعه المالية ، وتطوير المناهج فى جميع مراحله على أساس الأصاله والفكرية والوسطيه لتكوين العقلية الباحثة الناقدة المبدعه ، واستخدام الوسائل المعاصره ، التوسع فى انشاء الكتاتيب والحضانات والمعاهد الازهرية ، وتطوير جامعه الازهر

ودعم الكليات الشرعية والاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية ، وإعادة هيئة كبار العلماء ودعمها ، واختيار شيخ الأزهر بالانتخاب ، وتحرير قطاع الوعظ والارشاد وتحريره من الضغوط السياسية والتنسيق والتكامل بين الازهر والأوقاف والإفتاء لتحقيق وحده التخطيط والتوجيه والتنفيذ ، ودعم ادارة البعثات الاسلامية ، وإعادة اوقاف الأزهر إليه والتوسع فى إنشاء أوقاف جديدة ، وتشجيع الجهود الأهلية التطوعيه فى إنشاء المعاهد الأزهرية ودعم خطه لنشر الدعوة الاسلامية خارج مصر ، ووضع آليه رقابيه على الانفاق المالى للمؤسسات الدينية الاسلامية وتفعيل دور الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية فى تقديم تطور عصرى محدد لتنفيذ أحكام الشريعة الاسلامية تمهيداً لتطبيقها .

١٢- ذوى الاحتياجات الخاصة :-

- أغفلت **جميع الأحزاب التى تعد امتداد لإحزاب ما قبل الثورة** الاشارة الى ذوى الاحتياجات الخاصة فى برامجها كذلك بعض أحزب ما بعد الثورة وهى **مصر الحديثة وحزب المؤتمر وحزب البناء والتنمية وحزب الوسط وحزب النور ، وحزب الحياة** .

-تناول بعض أحزاب ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ هذه القضية وهى **الحرية والعدالة** حيث تناول قضية ذوى الاحتياجات الخاصة مؤكداً على توفير الرعاية التعليمية لهم واكتشاف ورعاية الموهوبين منهم فى كافة المجالات وتوفير المدارس والمعلمين والطرق والمناهج التى تناسب أوضاعهم وقدراتهم ، والاهتمام بالبحث العلمى الخاص بعلم الوراثة لتجنب الكثير من حالات الاعاقه التى تكون سببها الوراثة وكذلك **الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى** الذى اكد على وضع الإجراءات اللازمة للحد من جميع اشكال االتمييز تدريجياً ، وتشيج التكامل بين الجهات الحكومية والهيئات الخاصة فى توفير التعليم لهم ، ومراعاه متطلبات ذوى الاحتياجات الخاصة فى المبانى والمركبات والمرافق الجديدة التى تصنع او تبنى ، وأيضاً **حزب المصريين الأحرار** الذى اتفق مع حزب الحرية والعدالة والمصرى الديمقراطى الاجتماعى مضيفاً تطوير المناهج بأسلوب تأهيلى يؤدى

إلى أمكانية المشاركة فى مجالات التنمية والإنتاج المختلفة وجعل فصول التعليم الدمجى داخل مؤسسات التعليم النظامى ، وإتاحة فرص الالتحاق بالجامعات للمعاقين دون تقيدهم بمجالات تعيلم محدده ، وتطوير برامج الاعداد الاكاديمى فى مختلف التخصصات الجامعيه الخاصة بمختلف الاعاقات ، وانشاء مكاتب خدمات متميزة للطلاب ذوى الاعاقة فى كل جامعه لتقديم الخدمات المساندة لدعم دراساتهم وتسهيل أية عقبات تعيقهم عن الدراسة كما اشار حزب **الدستور** إلى ضرورة دمجهم فى نظام تعليمى على كافة مستوياته وسوق العمل ونسيج المجتمع بشكل عام فقط .

- اهتمت الاحزاب ذات المرجعية الدينية (**الحرية والعدالة – النور – البناء والتنمية**) بضرورة تدريس مواد إضافية تتناسب ودور الفتاه فى الحياة التى خلقت من اجلها .

مما سبق يتضح اتفاق الاحزاب التى تعد امتداداً لأحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ مع احزاب ما بعدها فى عدد القضايا وأن اختلفت فى بعض الاحيان فى كيفية تناولها لهذه القضايا ورؤيتها تجاهها باختلاف الايديولوجية المنتمى اليها هذا الحزب او ذاك ، واختلافها فى عدد آخر من القضايا التى ترتبط بأهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى خرجت من رحمها هذه الاحزاب منادية بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية حيث جاءت بعض أحزاب ما بعد الثورة بأحساس صادق للمشكلات التى تعانى منها منظومة التعليم المصرى وبرؤية واضحة لآليات المساهمة فى حل هذه المشكلات أو بعضها فى حين جاء البعض الآخر بلا رؤية أو هدف واضح عند تناوله للتعليم وكأنه جاء فى مرحلة رفاهية سياسية .

-كانت الاحزاب ذات المرجعية الاسلامية اكثر وعيا للمشكلات التى يعانى منها التعليم المصرى واكثرعمقا وشمولا فى طرحها وكذلك فى طرح الحلول المطروحة لهذة المشكلات عن باقى الاحزاب الاخرى سواء قبل الثورة او بعدها .

--لم تشير احزاب ما قبل ثورة يناير وما بعدهاالى دور التعليم فى تلبية المتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للفترة الحالية التى تمر بها مصر وكيفية مواجهته لتحديات الحاضر وتطلعات المستقبل فقد ظلت برامج

الاحزاب التى تعد امتدادا لاحزاب ما قبل الثورة كما هى عليه قبل الثورة دون تحديث وكأنها لم تحدث ولم يكن لها تداعيات تفرض على التعليم الاعداد لمواجهتها والتكيف معها، وتجاهلت احزاب ما بعد الثورة الاشارة الى ذلك اللهما الا فى ديباجة برامجها مشيرة الى دور الشعب فيها وذلك فيما عدا الاحزاب ذات المرجعية الاسلامية وكل من حزب المصريين الاحرار والحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى

-اغفال عدد كبير من احزاب ما قبل الثورة وما بعدها للعديد من القضايا المهمة التى تؤرق المهتمون بقضايا التعليم وما آل اليه التعليم المصرى من تدنى مستوى جودة مخرجاته وغلبة الكم على الكيف والتخلف التكنلوجى والعجز فى المبانى المدرسية وما نتج عنها من زيادة كثافة الفصول ، اندثار الانشطة المدرسية وتلاشى الدور التربوى للمدرسة ، وانحدار اخلاقيات الخريجين وانتهاجها منحى سلبى فى التنشئة السياسية وتذييف الوعى الاجتماعى لطلابها وتكريس التبعية للغرب فى نفوس النشء تلك القضايا التى يصعب ان تكون محل خلاف مهما اختلفت الايديولوجيات بين الاحزاب

-يغلب على برامج معظم الاحزاب انها غير محددة الرؤى والاهداف وقلة وعيها باحتياجات الوطن فى ظروفه الراهنة

-ان معظم الحلول التى عرضتها اعلب الاحزاب تتسم بالعمومية والسطحية ومجردة من العمق والمضمون والواقعية وذلك باغفال تكلفة الاصلاح التى قد تقف حجر عثرة امام التطبيق وقد يرجع ذلك الى ان هدف الاحزاب من اعداد برامجها هو كسب اصوات الناخبين وليس التعبير عن رؤى واقعية صادقة لتطوير المجتمع خاصة وان الناخب لا يهمه الجزئيات بقدر اهتمامه بالعموميات وان الاستحواز على اغلبية الاصوات او فقدها لم يعد يعتمد على قوة البرنامج الانتخابى واهدافه وواقعيته وانما على قدرة الناخبعلى حشد مؤيديه على اساس القبلية والعصبية وانتشاره وتواجده الخدمى بين افراد دائرته وقوته الدعائية

والاعلامية فجاءت البرامج الانتخابية كنوع من انواع استكمال مصوغات الترشح للحصول على المناصب السياسية

التوصيات

فى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج تقترح الدراسة ما يلى

-ضرورة تطرق برامج الاحزاب للمشكلات الراسخة فى النظام التعليمى والتى تتجاهل معظم الاحزاب التطرق اليها ومحاولة وضع حلول واقعية لها ولو بشكل تدريجى بسيط، مع عدم حصر الحديث عن تلك المشكلات العتيقة فقط فى النظام التعليمى المصرى ، ولكن التطرق لكيفية مسايرته للنظم التعليمية الاخرى فى البلاد المتقدمة ومتطلبات العصر فضلا عن الظروف التى تمر بها مصر حاليا وكيفية النهوض بها واعتبار التعليم عصب التنمية الشاملة فى جميع المجالات فضلا عن كونه قضية امن قومى

-ضرورة ان تتناول برامج الاحزاب وسائل الاهتمام بعلوم المستقبل كعلوم الحاسب والتكنولوجيا المتطورة بجانب العلوم الاخرى

-ضرورة ان تتناول برامج الاحزاب القضايا التعليمية التى تهدد أمن الوطن خاصة فى ظل ما تشهده مصر من ازمات حالية كقضايا المعونات التى تمنح لمصر بشروط قد تمس الذات المصرية والهوية العربية والاعتزاز بالموروث الثقافى والدينى والخصوصية التاريخية لهذا الشعب فى ظل العولمة وسياسة هيمنة القضب الاوحد والغزو الثقافى الذى قد يهدد الوطن والتى قد ينتج عنها فى كثير من الاحيان تفريغ محتوى المناهج من المضمون وجعله منهج صورى خاصة اللغة العربية والتربية الاسلاميه والتاريخ والجغرافيا وكيفية مواجهة هذا الخطر

-الاهتمام بكل نظم التعليم المصرى الدينى وغير الدينى واعتبار التعليم بكل انواعه قضية أمن قومى يجب الايترك للخلافات الايديولوجية او المصالح الحزبية والاهواء السياسية فهو ليس قضية فرد او جماعة وانما قضية امه بأسرها بآمالها وتطلعاتها فى غد افضل ومستقبل مشرق

-ضرورة ان تتناول برامج الاحزاب لمشكلة ربط التعليم بالسياسة واستخدامه من قبل السلطة الحاكمة لترسيخ قواعدها وفرض ايديولوجيتها على جموع الشعب المصرى وصبغته بصبغتها فالشعب المصرى شعب له لونه الثقافى الواضح والمحدد والمميز ،البعيد كل البعد عن اللون الثقافى الغربى، وكذلك تسخيره لزرع الرضا عنه فى نفوس النشء والخنوع والخضوع وابراز اهمية التعليم فى التنشئة السياسية وكيفية تحقيق ذلك

-ضرورة ان تتناول برامج الاحزاب دور التعليم فى كيفية مواجهة تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل فى ظل ما تمر به البلاد من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية

-على الاحزاب عند تناولها لقضية التعليم ان تضعله استراتيجية محددة الاهداف وواضحة المعالم والتفاصيل فى كافة عناصره تنبع من حاجات المجتمع الفعلية ومقومات تنميته ومتطلبات تطويره وليسمجرد عرض لعبارات واسعة فضفاضة اعتاد الوسط السياسى التشدق بها متناولة الحلول الواقعية للاصلاح محسوبة التكلفة ومحددة التفاصيل واليات التنفيذ على ان يشارك فى الاصلاح كافة قطاعات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بأعتبارة قضية أمن قومى

-تهيئة المناخ السياسى الذى يسمح لكافة الاحزاب دون اقصاء لفصيل بعينه نظرا لانتمائاته الدينية او السياسية او الفكرية بممارسة انشطتها طالما لا تتعارض مع القانون وفى اطار الشرعية الدستورية

-التنسيق والتكامل بين مخططى السياسة وصناع القرار والجهات التنفيذية حتى يمكن الاستفادة مما جاء فى بعض برامج الاحزاب للتطبيق على ارض الواقع

قائمة المراجع

١- البطرى ، محمد صالح حسن ،قضايا التعليم فى برامج الأحزاب السياسية اليمنية المعاصرة (دراسة تحليلية) ماجيستير ، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٦ .

٢- الشاعر ، رمزى، الايديولوجيات وأثرها فى النظمة السياسية المعاصرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨

٣- الشربينى ، أحمد ، تكوين الحزاب المصرية ، الأحزاب المصرية عام ١٩٢٢ – ١٩٥٣ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٠١ – ١٣٢

٤- الصغير ، أحمد حسين ،الدور التربوى للحزاب السياسية فى المجتمع المصرى ، دكتوراه ، جامعة جنوب الوادى ، كلية التربية ، ١٩٩٧ .

٥- القنواتى ، محمود، طوفان الأحزاب بعد خروج التعديلات المقترحة ، الاهرام ٢٢مارس ٢٠١١

٦- المصرى ، محمد عبد الصمد، التربية فى برامج وانشطة الحزاب السياسية المصرية المعاصرة ، ماجستير ، معهد البحوث والدراسات التربوية ، جامعه القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٠١١

٧-برنامج الحزب المصرى الديمقراطى الأجتماعى ، **د ت،** ص ص ٤٠: ٤٢

بوابة الوفد الاليكترونية ، ٦ أحزاب دينية تحت التأسيس تهدد مدينة مصر الجديدة8-

٩- حرب ، أسامه الغزالى: الحزاب السياسية فى العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت العدد ١١٧ ، ١٩٨٧ ، ص ١٣

١٠-حزب الأحرار الاشتراكين برنامج الحزب، **د ت،** ص ص ١: ١١

١١-حزب البناء والتنمية ، برنامج الحزب، **د ت،** ص ص ١: ٤

١٢-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، البرنامج العام ، من اجل بناء مجتمع المشاركة الشعبية من اجل مصر وطناً للحرية والاشتراكية والوحدة ، شركة الأمل للطباعة والنشر ، ط٣ ، ١٩٩٩ ، ص٣٠

١٣--حزب الحرية والعدالة ، برنامج حزب الحرية والعدالة، **د ت،** ص ص ٤١

١٤-حزب الحياة ،برنامج حزب الحياة ، **د ت،** ص ١٧

١٥-حزب الدستور ، برنامج حزب الدستور، **د ت،** ص ٥

١٦-حزب المصريين الأحرار ، برنامج حزب المصريين الأحرار ، د.ت ، د. ترقيم

١٧-حزب النور ، برنامج حزب النور، **د ت،** ص ص ٦: ١٥

١٨-حزب الوسط ، برنامج حزب الوسط ، د. ت ، ص ٤

١٩-حزب الوفد ، برنامج حزب الوفد ، بدون ناشر بدون تاريخ ، بدون ترقيم

٢٠-حزب مصر الحديثة، برنامج الحزب . بدون تاريخ ، بدون ترقيم20-

٢١-خضر ، لطيفه ابراهيم، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٩

٢٢-زكريا ، الشيماء:التعليم فى مصر وتحديات التنميةمتاح على http://www.alukah.net/culture/0/32106/#ixzz2d8HeTzg4

٢٣- سلاوى ، رضوى، قانون الأحزاب الجديد .. الثورة تصنع التعدديو السياسية ، أخوان أون لاين ، ٢٩ مارس ٢٠١١

٢٤- طعيمه ، رشدى، تحليل المحتوى فى العلوم الانسانية ، دار الفكر العربى ، د.ت، ص ٢١

٢٥-عبد السلام ، فاروق، الاسلام والاحزاب السياسية ، الفجالة الجديدة ، ١٩٨٧ ، ص ٥٣

٢٦- عبد العزيز ، عصام،: خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير " ، الشروق ٣٠ مارس ٢٠١١

٢٧- عبد المجيد ، وحيد ،أحزاب الثورة والخريطة السياسية الجديدة ، الأهرام ، ١٨ أبريل ٢٠١١

٢٨- عبد المجيد ، وحيد، الاحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧ – ١٩٩٢ ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧

٢٩- عبد النور ، سعد فخرى، الوفد يود الحركة الوطنية فى سبيل الاستقلال والحرية ، القاهرة ، دار الشروق ، د.ت ، د. ترقيم

٣٠- علام ،محمد احمد ابراهيم ،، مسيل، محمود عطا محمد على ، مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٢٠ ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٣٢٢ .

٣١- قنديل ، امانى، عملية التحول الديمقراطى فى مصر ، ١٩٨١ – ١٩٣٣ ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى ، ١٩٩٥، ١٩٩٥

32- Both eher , W.A" political and Education" In Education Institute of seientific cooperation , federal Republic , Vol ,22,1980 . p.19

33-Gordon Marchall, (The concise oxford Dictionary of sociology " Oxford university press, 1994 , p 399

34-Leonp .Bar a dat , " political Ideologies . Their orginis and Impact ' Englewood cliffs New Jersy , prentice – Hall International . fourthEditi on , 1991 , p 120

35-Marris,e.",the political parties need to make their differences on education clear".http://www.theguardan.com/poltics/2010/apr/27/political-parties-education clear,8/3/2013,10:00am, (2010

36-Petrucci,j,"political parties views on education.http://jpetrucci13-gov.blogspot.com/2013/02/political-parties-views-oneducation.8/3/2013-10:12am,(2013)

37-Sexton,D.andcollege,s.,the Impact of political parties on education, quality. Issues in political economy,vol21,2012,46-67(2012)